

وظاهر ان هذه اية انتفاع الوقت فان فصل الكمين
فكالتوبين كما في ح وقال ابن الماجشون يصلي بعدد
التجسس وزيادة توب كالاولى والمشهور حنيفة
الاهيات بطور افضل خاليا عن اعراض النجاسة
ولو بقي غيرها الصبح طاهر وهو مشهور ميني علي
ضعيف ان المصاف لا يتنجس ولا يلزم ترجمه ولا عصية
ويشترط زوال الطعم ولو عسر طوب ونجسه سهلا
والاعتراف في التوب لا الغسله ولا يجب اشتنان كما
في ح ولا تسخمي الماء كما في عب وان زالت بلا مطلق
لم يتنجس ملا في محلها ولو رطب من مشهور ميني
علي الضعيف السابق وليس من الزوال جفاف البول
يكتوب نعم لا يضر الطعام اليابس كما في عب خلافا
لما يوهمه شيب وتبعه شيخنا وان شك في اصابها
لتوب والشك هنا يشمل الطن غير القوي كما في ح
وموجب نضجه ولو رطب واحدة في ح ولا يلزم
استغراق سطوحه كالفصل فلا يحتاج لنية التوب
فلا ينحسب اجراؤه على ترك الغسل وهو ضعيف
وقال ابن القاسم وسحقون وعيسى يعيد في الوقت
مطالع الحنفية اسره وقال القرطبي ان ابن الماجشون
لا اعاد اصلا كذا حققه وخوة للح لان شك في
نجاسة المصيب فيجعل علي الطهارة كفي بقائها
اصابة

اصابة الجسد على الراجح فيفصل راجع الامر من بعد
الكاف نعم ملا في ما شك في بقائها به قبل غسله ينضح
مع الطهوية واما البقعة فحكى ابن عروة تغسل اتعاقا
وقيل تنضح كما في ح وغيرها والمراد بها الارض واما
القرين فكالتوب وسبق ان الشك لا اثر له في المطهورات
وكذا في نجاسة الطرق كما في الحاشي عن ابن عرفة وان
اشتباه طهور بغيره في ح قال ابن عبيد السلام لم تعرض
ابن الحاجب للبقعة فتصوير المسئلة وهو الاصل اذ لا
يلزم العام ان يبين صورة مسئلة في خزيمة الاجسب
التبرع لكن ينبغي ان لا يعمل مسئلة الاواني لا اعتقاد
بعضهم عدم صحة فرضها على المشهور وانما تنضح علي
تجسس يسير المأبدون تغير وصورة هاج قبل تصويتين
الاولى ان يتغير الطهور بما لا يضر في شئيه والخيلاق
منصوص فيها الثانية خرجها عبد الوهاب وقبله
ابن العربي والراطونسي ان غير الطهور ببول زالت
او صافه فتشابه الماء تو صابعد الغير وزيادة انا
مع انتفاع الوقت والا تحري واحدا فان ضاق الوقت
عن التحري فيهم وظاهرة ولو كثر الاواني وهو
الصحيح كما في ح وقيدة شيخنا في العائنه بما اذ لم
تكثر والا تحري وهو تابع لعب مع انه ضعفه في
قرانه انما المفصل ابن القصار المشقة مع الكثرة كما